نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19

The Municipal System in Algeria during the 19th Century

د . عثمان زقب *

جامعة الشهيد حمّه لخضر (الوادي)

atmane-zegueb@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/21 تاريخ القبول 2021/11/06 تاريخ النشر 2021/12/31

ملخص:

عرف الحكم الاستعماري في الجزائر تطبيق العديد من التجارب الإدارية، فمن الإدارة العسكرية إلى المدنية، ومن حكم المكاتب العربية إلى نظام البلديات، غير أنّ الغاية من هذه السياسة في الواقع لم تتغير حيث ارتكزت على إخضاع المستعمرة لسلطة المحتل الفرنسي بما في ذلك الشعب الجزائري، والاستغلال الأكبر لموارده البشرية والمادية، لذا كان نظام البلديات بمختلف أصنافها: من بلديات كاملة الصلاحيات، بلديات مختلطة وبلديات أهلية؛ هو ذروة التطور في السياسة الإدارية الفرنسية الاستعمارية في الجزائر خلال القرن 19.

الكلمات المفتاحية: التجارب؛ البلديات؛ نظام؛ الاستعمارية؛ مختلطة؛ المدنية.

Abstract:

The colonial rule in Algeria knew the application of many administrative experiences, from the military administration to the civil, and from the rule of Arab offices to the municipal system, but the

* د/ عثمان زقب

purpose of this policy in reality did not change as it was based on subjecting the colony to the authority of the French occupier, including the Algerian people, and the greater exploitation of its resources human and material, so the system of municipalities was of all kinds: from municipalities with full powers, mixed municipalities and civil municipalities; It is the height of development in the French colonial administrative policy in Algeria during the 19th century.
key words: experiences; municipalities; System; colonial; mixed; civil.

مقدمة:

بعد الغزو الفرنسي للجزائر في 1830 واحتلال عاصمتها؛ تكونت لجنة إدارية جمعت بعض القادة الفرنسيين، إلى جانب عدد من أعيان المدينة لتنظيم الشؤون الإدارية في المنطقة المستعمرة، بحكم أنّ سيطرة الفرنسيين في البداية قد انحصرت بمدينة الجزائر. ومع تطور مخططات التوسع الاستعماري للعديد من المدن الساحلية، بدأ الجدل في الجزائر والميتربول، حول نمط الحكم الإداري الذي يجب انتهاجه في البلاد المستعمرة، غير أنّ العسكريين فرضوا منطقهم في البداية، وحكمت الجزائر عسكريا، لكن مع تطور الهجرة الأوروبية للبلاد، وتعاظم أعدادها نسبيا وتزايد طموحاتها في الاستحواذ على امتيازات واسعة، تصاعدت مطالبها في تطبيق نظام الإدارة المدنية على نمط ما هو معمول به في الميتربول، خاصة في مناطق الاستعمار.

في النهاية كان لهم ذلك وطبّق النظام المدني بعد 1870، وظهرت البلدية بمختلف أطيافها (كاملة السلطات، مختلطة وأهلية)، سواء كان ذلك في المنطقتين المدنية أو العسكرية، كبديل للإدارة الاستعمارية التي تعتمد على المكاتب العربية سابقا على الأقل في المناطق الشمالية بالخصوص.

إن الإشكالية الرئيسية التي ارتكزت عليها هذه الدراسة قائمة على التساؤل عن كيفية تطور نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19 ومظاهره المختلفة ؟. وضمن هذه

الإشكالية الرئيسية تناولنا التساؤلات الفرعية التالية: كيف كانت الإدارة الاستعمارية في الجزائر مع بداية الاحتلال الفرنسي؟ وكيف تطور النظام الإداري من عسكري إلى مدني؟ وصولا إلى ظهور معالم نظام البلديات والذي ستحكم به الجزائر لاحقا. ما هي أصناف البلديات في الجزائر من حيث صلاحياتها وتمثيلها وتوزيعها؟.

أما بخصوص المنهج المعتمد في هذه الدراسة، هو بالطبع المنهج التاريخي باعتماد الوصف والتحليل للمعارف المرتبطة بتطور نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19.

يمكن حصر أهداف هذه الدراسة في التعرف على الظّروف والمبرّرات المتحكمة في تطور النظام الإداري الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19؛ ومظاهر التحول فيها من الإدارة العسكرية إلى المدنية، وكذا مكانة العنصر الجزائري المسلم في ظل نظام البلديات الجديد في الجزائر بمختلف أنواعه.

1-إقرار النظام المدني في الجزائر وأهدافه:

1.1- التطور الإداري في الجزائر وبروز النظام المدني:

كانت الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي تنقسم إلى ثلاثة مقاطعات، بعد أن كانت سابقا تتشكل من المحافظات السابقة للجزائر وهران وقسنطينة، حيث تمارس السلطة العليا من طرف حكومة مدنية والتي يؤتمر بأوامرها المحافظين ونواب المحافظين في المحافظات الثلاثة[1].

وممّا يلاحظ هنا؛ أنّ المنطقة الأولى كانت تتوسع شيئا فشيئا، حيث تدار من قبل حكام المقاطعات الثلاثة الجزائر وهران وقسنطينة. وكذا نواب المحافظين ورؤساء البلديات كاملة الصلاحيات ومسيري البلديات المختلطة والنواب المحليين. في حين أن المنطقة الثانية تتقلص تدريجيا وتدار من قبل الجنرالات الذين يقودون الفرق والتقسيمات وكذا من

طرف كبار قادة الدوائر ورؤساء الملاحق والزعماء المحليين[2]. في الوقت الذي تظل المناطق الجنوبية للجزائر تحت حكم القادة العسكريين .

كل مقاطعة في الجزائر كانت تشتمل على منطقة مدنية وأخرى عسكرية هذه الأخيرة هي "التي تشكل المناطق التي يجوبها البدو (الرحّل) والذين لا يستطيعون بحكم تنقلهم، أن يتم إدارتهم مثل السكان المستقرين"[3].

تعتبر كريستين موزار (Christine Mussard) الهياكل القائمة للمجتمع المختلط شكلا غير مسبوق من الأنماط الإدارية حيث يشكّل إنشائها جزءا ضمن سياق التجربة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر[4].

إن التنظيم الإداري المحلّي في الجزائر؛ قد مرّ بعدّة مراحل "ففي الفترة الممتدّة من 1830-1833. قامت الحكومة الفرنسية في الميتربول بإنشاء لجان بلدية لإدارة مدينة الجزائر والمدن الكبرى التي استولت عليها القوات العسكرية، إلا أنّ هذا التنظيم لم يستمر بعد الاقتراحات التي قدّمتها لجنة التحقيق البرلمانية والخاصة بإقامة نظام جديد للبلديات بالجزائر. وهي الاقتراحات نفسها التي تمّ على ضوئها في مطلع عام 1834 إنشاء بلديات في الجزائر، ووهران، وعنابه، وبجاية ومستغانم وكلّها تخضع للمسؤول الإداري وتمثّلت اختصاصات المجالس البلدية في الاهتمام بالنواحي المدنيّة والشرطة البلديّة ودراسة ميزانيّته الإدارة المحليّة(..) ولعلّ الشيء الملفت للانتباه أنّ هذه البلديات كانت تعاني الإفلاس وهذا لعدم وجود مداخيل مالية كافية لتسيير الإدارات المحليّة"[5].

بعد العديد من التجارب والمحاولات منحت أمرية 27 سبتمبر 1847 نظاما بلديا في الجزائر[6]. كما نلاحظ بأنّ عدد البلديات قد عرف ارتفاعا من 47 بلدية عام

1856 إلى 71 بلدية عام 1863. والمتتبّع للتنظيم الإداري في الجزائر "يرى أنّه منذ مجيء نابليون الثالث في 27 ديسمبر 1866، تغيّرت المعطيات حيث اتّخذ قرار بأن يقوم رئيس الدولة(الإمبراطور) بتعيين رئيس البلدية ونوابه، في حين يقوم رئيس المقاطعة أو العمالة (Préfet) بتعيين بقيّة أعضاء المجلس البلدي بحسب زيادة عدد السكان. أما فيما يتعلّق بالمناطق الخاضعة للعسكريين، فقد اعتمدوا على المكاتب العربية في تسيير شؤون الأهالي"[7].

في الواقع إن تنمية الحياة البلدية في الجزائر، قد تبعت تدريجيا حسب الكاتب الفرنسي ريني تيلوي (René Tilloy) "توطيد الغزو والاستحواذ النهائي للوطن الأم على الجزائر الهادئة لتوّها" حسب تعبيره. وفق هذا الطرح يعد مرسوم 27 ديسمبر 1866 مبدأ النظام البلدي الذي يحكم الجزائر كلّها، مع انه من حيث تطبيقه لم يكن على قدم المساواة بالنسبة لمختلف السكان في مختلف المناطق. لعدم التماثل في امتداده تدريجيا وخضوعه لحالة تقدم التأثير الميتروبولي على السكان المستقرين في مختلف المناطق؛ بمعنى درجة القدرة الإدارية لتأقلم هؤلاء السكان للتشريعات والنظام الاستعماري في حدّ ذاته. وتبع ذلك إصدار مرسوم و18 أوت 1868[8].

لقد أعلن ألبير غريفي (Albert Grévy) المعيّن كحاكم مدني للجزائر في 15 مارس 1879، على الفور بأنّه سيمنح:"**الجزائر نظاما مدنيا حيث يتمكّن الفرنسيين أن يشعروا بوجودهم في ديارهم**". إن هذا التصرف من هذا الأخير، كان محلّ تعليق من طرف شارل روبير أجيرون (Charles Robert Ageron) بقوله:" لقد قرّر بجرّة قلم توسيع الإقليم المدني في التّل بأكمله، أي عمليا في كلّ مناطق الجزائر القابلة للزراعة. وتقلّص بذلك إقليم القيادة إلى 1500 ألف ساكن تقريبا (1.5 مليون)، وألغيت

الإدارة العسكرية في الغالب. وفي نهاية 1881 توسّعت الأقاليم المدنيّة إلى 104.830 كلم مربع كان يسكنها 2.135.000 شخص، ولقد أسّست بسرعة كبيرة بلديات جديدة أي مجموع 196 بلدية كاملة السلطة، و77 بلديّة مختلطة "[9].

إن هذا التعبير الثلاثي للبلديات كما يراه ريني تيلوي (René Tilloy)؛ والمعروف بالبلديات الأهلية والبلديات المختلطة والبلديات كاملة الصلاحيات؛ وفقا لمرسوم 24 نوفمبر 1871 قد ظلّ موجودا ومعدّلا لكنّه لا يزال مكرّسا ولم يلغى من طرف القانون البلدي الصادر في 15 افريل 1884، وكذا المرسوم الخاص للجزائر في 7 افريل 1884. ضمن هذا الإطار نجد أن قانون 15 أفريل 1884 قد أقرّ التنظيم البلدي من خلال مادته 164؛ حيث يشير إلى القواعد الأساسية للنظام المتعلق بالبلديات كاملة الصلاحيات[10].

2.1-أهداف تكريس النظام المدني في الجزائر:

كانت الأهداف في الواقع من صدور مراسيم 27 ديسمبر 1866 و18 أوت 1868؛ هو الاقتراب أكثر من التنظيم البلدي الذي هو في الميتربول، وكذا السعي إلى توسعته تدريجيا لكل الإقليم الجزائري؛ والذي يمكن وصفه كونه "يعدّ نوعا من النظام الإدماجي(الاستيعابي) المتدرّج"[11].

كما كان هدف أعضاء المجالس البلدية من العنصر الأوروبي في الجزائر، هو تكريس النظام المدني، لتوسيع دائرة نفوذهم وتأثيرهم في مختلف المناطق على حساب المسلمين الجزائريين وكذا سلطة العسكريين الفرنسيين أنفسهم[12]. هذا ما يفسّر انتقادهم المستمر للنظام العسكري والمكاتب العربية. يضاف إلى ذلك وجود أهداف مبيّتة لدى هؤلاء

المعمرون وتتمثل في رغبتهم تحصيل أراضي على حساب الأهالي المسلمين الجزائريين، وكذا الاستفادة من الضرائب التي يدفعونها، لأجل اغتناء ميزانيات بلدياتهم، بما يوفّر سيولة مالية تصرف على المعمرين ومشاريع الاستعمار المختلفة[13].

إن المسألة هنا أيضا تهدف حسب تصريح الحاكم العام المدني في الجزائر؛ الجنرال شانزي (Le Général Chanzy)؛"إلى تجميع الدوائر الجديدة إداريا للمناطق الخاضعة للنظام المدني، يجب أن نضمن لها حياة بلدية. في كلّ مكان أين كان بإمكاننا ذلك، فالدوّار تمّ إلحاقه بالبلديات كاملة الصلاحيات، هذا المعيار يحقّق "الاستيعاب" الكامل للعنصر الأهلي للعنصر الأوروبي، من خلال وضعهم الاثنين تحت نظام القانون العام"[14].

كما يرى شارل روبير أجيرون (Charles Robert Ageron) بدوره في سياق هذا الاتجاه بأنّ:" فرنسيي الجزائر يقصدون بالإدماج والحكم المدني كامل الحقوق السياسية للمواطنين، وتمثيلهم المطلق في البرلمان، وفي المجالس المحليّة وربط المؤسسات الإدارية الجزائرية بالوزارات الفرنسية.(..) وكان قصدهم جميعا هو أن يروا السلطة العسكرية تابعة بصورة واسعة للسلطة المدنيّة"[15].

3.1–تطور توزيع الأراضي والسكان بين المنطقتين المدنية والعسكرية:

كان عدد الجزائريين المسلمين سنة 1875 بالمنطقة المدنية 763.216 نسمة بكثافة سكانية قدرها 18.34 ن/كلم الواحد؛ في حين كان عدد الفرنسيين 136.826 نسمة بكثافة سكانية قدرها 3.28 ن/كلم الواحد، أما الأجانب فكان تعدادهم

114.411 نسمة بكثافة سكانية قدرها 2.75 ن/كلم الواحد، في الوقت الذي كان فيه عدد الإسرائيليين 32.639 نسمة بكثافة سكانية قدرها 0.78 ن/كلم[16].

أما بخصوص توزيع السكان بالمنطقة العسكرية سنة 1875 فكان عدد الجزائريين المسلمين بها 1.408.474 نسمة بكثافة سكانية قدرها 5.09 ن/كلم الواحد؛ في حين كان عدد الفرنسيين 7.055 نسمة بكثافة سكانية قدرها 0.025 ن/كلم الواحد، أما الأجانب فكان تعدادهم 2.338 نسمة بكثافة سكانية قدرها 0.0084 ن/كلم الواحد، في الوقت الذي كان فيه عدد الإسرائيليين 448 نسمة بكثافة سكانية قدرها 0.0016 ن/كلم[17].

يرى الحاكم العام المدني في الجزائر الجنرال شانزي (Le Général Chanzy)؛ ضمن الأرشيفات المنشورة للمجلس الأعلى للحكومة في كتاب "عرض عن وضعية الجزائر" الصادر في 1875؛ "بأن المبدأ الذي ننطلق منه لتحسين الأداء المستمر لإدارتنا هو تبني اللاّمركزيّة، لكونها الوحيدة التي تسمح لنا بالحلّ الفوري لمختلف المسائل، وحتّى وان لم نصل إلى الهدف، فإننا نسير بالسرعة الممكنة، بالنّظر لصعوبات المسار. فان المناطق الخاضعة لنظام القانون العام تشمل حاليا 1.047.092 نسمة من السكان، ومساحة قدرها 4.159.955 هكتار بزيادة عن السنة الماضية قدرها 20.300 ساكن من ضمنهم 1359 أوروبيين و176.037 هكتار"[18].

يذكر موريس وحل (Maurice Wahl) في كتابه المعنون بـ "الجزائر" بأنّ:" المنطقة المدنية ومنطقة القيادة كانت سنة 1876 تقسم سكان الجزائر بطريقة بالتقريب غير متساوية". ففي الوقت كانت فيه المنطقة المدنيّة والممتدة على مساحة 42.000 كلم مربع تشغل 1.316.517 ساكن؛ كانت منطقة القيادة التي تمتد بشكل شاسع على

مساحة قدرها 276.000 كلم مربع، تحتوي على 1.551.109 ساكن، والتي غالبيّة سكان كانوا بدو. كما أنّ عمليات الإلحاق التي بدأت في 1880، والتي اكتملت تقريبا قد أخذت من المنطقة العسكرية 58.000 كلم مربع، و926.000 ساكن؛ فهي لا تشغل حاليا إذا؛ إلا مساحة 218.000 كلم مربع مع 625.000 ساكن، مما يعني أن المنطقة المدنية تشتمل حاليا على 100.000 كلم مربع و2.242.000 ساكن[19].

2- بروز نظام البلديات وتطور توزيعها في الجزائر:

1.2-بروز نظام البلديات في الجزائر:

حسب الكاتبة كريستين موزار (Christine Mussard)؛ لم يكن تأسيس البلدية المدنية في منظومة الإدارة الاستعمارية محلّ إجماع، حيث نجد من حين لآخر منذ عام 1843 كتابات تعترض تطبيقها؛ من ذلك كتابات السانسيموني بارثولوميو بروسبر انفانتين (Barthélémy Prosper Enfantin) والذي يعلّق ضمن نظرة تهكّمية بقوله أنّ البلديات مجرّد **"قبيلة عربية من قرية فرنسية"**. وفي عام 1860 اعتبر إسماعيل أوربان (Ismayl Urbain) **"أنّ القبيلة هي الجنين الحقيقي وبالتالي فان البلدية كما ينبغي أن تتطور في الجزائر ليست كذلك"**[20].

كانت مناطق الجزائر تنقسم إلى ثلاثة أصناف من الأنماط الإدارية للحكم: منطقة عسكريّة؛ منطقة مدنيّة، البلديات المختلطة والبلديات كاملة الصلاحيات. حيث يمتدح كاتب فرنسي مجهول ضمن كتابه "البلديات المختلطة وإدارة الأهالي في الجزائر" هذا التنوع؛ ما يعتبره انجاز للفرنسيين في الجزائر بقوله:"**هؤلاء الأصناف الثلاثة تمثّل الأوجه**

الثلاثة لحضارتنا الجزائريّة. النظام العسكري هو نتيجة الغزو، انه نقطة البداية، البلديّة كاملة الصلاحيات، هي نقطة الوصول، العمل المنجز، القانون العام: إنها البلدية مثل ما هو في فرنسا. أما البلديّة المختلطة، إنها الانتقال (التحوّل) بين الاثنين الآخرين"[21].

كما يعلق لاحقا بخصوص تقلص مساحة الحكم العسكري مقارنة بمناطق الحكم المدني بقوله:"في الساعة الحاليّة، فالمنطقة العسكريّة تراجعت كثيرا نحو الجنوب، إنها لا تشمل بتاتا إلا شيء قليل تقريبا، ماعدا الجهات الصحراوية: فالتل بأكمله وتقريبا كلّ الهضاب العليا انتقلوا إلى النظام المدني"[22].

تنقسم المناطق المدنية في الجزائر إلى نيابة محافظات وهي في حدّ ذاتها تنقسم إلى بلديات كاملة الصلاحيات وبلديات مختلطة. فالأوائل يتم إدارتها تقريبا مثل البلديات في فرنسا. تشتمل في الغالب الأهالي المسلمين حتّى بأعداد كبيرة، حيث يتم تمثيلهم في المجالس البلدية مثل الأوروبيين. أما البلديات المختلطة فتتشكل مثلما يشير إليه اسمها من عناصر أوروبية وأهلية[23].

يقود المنطقة العسكرية لواء أو عميد "لكن هذا الأخير لديه أيضًا تحت أوامره كبار القادة ورؤساء المكاتب. يشكل هذا التسلسل الهرمي ما يسمى بالمكاتب العربية". وتضم كل الأراضي العسكرية نوعين فقط من البلديات وهي البلديات المختلطة والأهلية[24].

يجب الإشارة هنا بأنّ البلديات الأهلية تتواجد فقط في الإقليم العسكري أو منطقة القيادة؛ في حين أنّ البلديات المختلطة توجد في الأراضي العسكرية والمدنية معا، أما بخصوص البلديات كاملة الصلاحيات فلا توجد إلا في الإقليم المدني فقط[25].

2.2-تطور توزيع البلديات مساحة وتعدادا:

لقد منح كاتب فرنسي مجهول؛ توصيفا مركّزا ومعمّقا لتوزيع وانتشار البلديات المختلطة وكاملة الصلاحيات في الجزائر، بقوله:"في المنطقة المدنيّة، فالبلديات المختلطة تتشكّل في العمق بخريطة البلاد وعلى هذا العمق البلديات كاملة الصلاحيات موزعة كبقع، لكن بقع تأمل في الزيادة وأن تتضاعف. ففي الجهات الأكثر استعمارا، كمثال حول المدن الكبرى أو على طول الخطوط الكبيرة للمواصلات، هذه البقع تمنح نقاط كثافة؛ وتصل أحيانا أن تكون ملامسة (مجاورة) لبعضها البعض والى تشكيل ليس فقط جزر، بل بدايات قارة: إنها بالخصوص في مناطق الجزائر، البليدة، دلّس؛ وهران ومستغانم؛ قسنطينة، فيليب فيل (سكيكدة) وبون (عنابة)؛ في وادي الشلف الأسفل، على طول الخط الكبير للسكّة من الجزائر لوهران"[26].

إنّ كلام هذا الكاتب يتضمن في الواقع إقرارا صريح المعالم؛ بأن توسع انتشار البلديات كاملة الصلاحيات فيه ارتباطا وثيقا بمشاريع انتشار الاستعمار وخطوط السكك الحديدية.

لا يمكن منح فكرة محدّدة عن الامتداد الهام المرتبط بالثلاثة أصناف هذه التي تتقاسم الجزائر لكن النسبة مابين البلديات المختلطة والبلديات كاملة الصلاحيات، فمن خلال المساحة تشكّل البلديات كاملة الصلاحيات 18% ، والبلديات المختلطة 82% من المنطقة المدنيّة، ومن خلال السكان فالبلديات كاملة الصلاحيات تشكّل 91% من

السكان الأوروبيين و 25% من الأهالي؛ أما البلديات المختلطة 9% من السكان الأوروبيين و 75% من الأهالي. وبالطّبع ، فالبلديات المختلطة تلامس منطقة من 10.477.000 هكتار بمعنى أكثر من 5/1 مقارنة بمساحة فرنسا؛ ولهم من السكان 49.238 أوروبي و2.425.940 أهلي، وأصل البلديات المختلطة يرجع إلى الإدارة العسكرية القديمة للجزائر، واستمرّت في السياسة الشخصيّة لنابليون الثالث المعروفة بسياسة المملكة العربية[27].

بلغ مجموع البلديات في المنطقة المدنية بالجزائر وفق التقسيم الإداري في 31 ديسمبر 1884 289 بلدية من ضمنها 210 بلدية كاملة الصلاحيات و79 بلدية مختلطة.موزّعة على المقاطعات الثلاث بواقع؛ 106 بلدية في مقاطعة الجزائر، و82 بلديّة في مقاطعة وهران، و101 بلدية في مقاطعة قسنطينة[28].

كما بلغ مجموع البلديات في الجزائر وفق التقسيم الإداري في 31 ديسمبر 1884 ضمن مجال المنطقتين المدنية والعسكرية (القيادة) 310 بلدية موزّعة على المقاطعات الثلاث بواقع؛ 115 بلدية في مقاطعة الجزائر، و 87 بلديّة في مقاطعة وهران ، و108 بلدية في مقاطعة قسنطينة[29].

في حين وصل مجموع البلديات في مختلف المقاطعات سنة 1894 إلى 347 بلدية حيث تغطي مساحة قدرها 47.883.543 هكتار، يشغلها 4.107.987 ساكن؛ كانت موزعة على المقاطعات الثلاث على أساس 132 بلدية في مقاطعة الجزائر، و105 بلدية في مقاطعة وهران، و110 بلدية في مقاطعة قسنطينة[30].

إنّ هذا التزايد في مساحة البلديات وعددها مثلما تظهره الأرقام والإحصائيات أعلاه؛ سيسمح بالطبع بتمدد المنطقة المدنية على حساب المنطقة العسكرية، وبالتالي دخول مناطق جديدة يسكنها الجزائريون المسلمون، تحت طائلة قانون البلديات الفرنسي نسبيا وسطوة وسيطرة العنصر الأوروبي الذي سيسعى لاستغلال مواردهم خدمة لمصالحه.

3-أصناف البلديات في الجزائر:

1.3-البلديات كاملة الصلاحيات:

إنّ البلديات كاملة الصلاحيات هي تلك التي يتم تشكيلها على أنها بلديات الميتربول، بمعنى أنّه يطبق عليها نفس القوانين المنتهجة في فرنسا، حيث يديرها "رئيس بلدية ومجلس بلدي يتم تعيينهما بالاقتراع العام، وينظمان شؤونهما الخاصة". حيث يتم إنشاء هذه البلديات بشكل عام بمجرد أن تلاحظ السلطة العليا الفرنسية "أن هذه المراكز قد وصلت إلى درجة معينة من الازدهار، ويمكن أن يكون كافياً لاحتياجاته (نفقات التعليم العام، والعبادة، وصيانة الطرق المحلية، والتعويضات الممنوحة لرؤساء البلديات، ومعاملة حراس الريف، أمناء البلدية، الخ)"[31]. كما كانت البلديات كاملة الصلاحيات تحكم في بعض نقاطها، بموجب قانون 5 أفريل 1884[32].

بلغ عدد البلديات كاملة الصلاحيات في المنطقة المدنية 210 بلدية خلال الفترة الممتدة من 1882 إلى 1884؛ موزعة على المقاطعات الثلاث على أساس 82 بلدية في مقاطعة الجزائر، و62 بلدية في مقاطعة وهران، و66 بلدية في مقاطعة قسنطينة[33].

كما كان يعيش في هذه البلديات 7% من السكان المسلمين سنة 1891، ثمّ 25% سنة 1911 [34].

ووصل مجموع البلديات كاملة الصلاحيات في مختلف المقاطعات سنة 1894 إلى 256؛ كانت موزعة على المقاطعات الثلاث على أساس 103 بلدية في مقاطعة الجزائر، و82 بلدية في مقاطعة وهران، و71 بلدية في مقاطعة قسنطينة[35].

2.3–البلديات المختلطة:

في الواقع تتكون البلديات المختلطة، التي تم إنشاؤها بموجب مرسوم صادر في 24 نوفمبر و10 ديسمبر 1871، من تجميع عدد من الدواوير[36]، كما لا تزال تحكم بموجب قرار الحاكم العام في 20 ماي 1868، الصادر تنفيذاً للمرسوم الصادر في 27 ديسمبر 1866[37].

تأسست البلديات المختلطة الأصلية وفق مرسوم 28 ماي 1868؛ ضمن نظام خاص جدّا، نظّم بالكامل من طرف التشريع الجزائري. في بداية الأمر أنشأت في المنطقة العسكرية فقط، لكن فيما بعد تمدّدت إلى المنطقة المدنية، هنا عرفت تطورا متسارعا عن التي كانت تحتفظ به في المنطقة الأصلية. تشكّل هذه البلديات المختلطة نوعا من المؤسسة الانتقالية ما بين الإدارة العسكرية والنظام البلدي كامل الصلاحيات. تلعب هذه الأخيرة دورا جدّ هام في منظومة السياسة الاستعمارية لتحقيق ما يعرف بالإدماج التدريجي[38].

ضمن هذا السياق يشير كاتب فرنسي مجهول بخصوص وصفه لتعريف البلديات المختلطة وطريقة تشكيلها فهي حسب ما يقوله "تشكّل المناطق أو الدوائر التي لم تستعمر بعد أو التي لم تستكمل. وهي تكون في المجموع كلّ ما هو ليس مدينة أو قرية (قرية مسكونة ومنجزة نهائيا)، أو ضواحي مدينة أو قرية. وغالب الأحيان، إنها تتشكّل من عنصرين بارزين: من جهة، من عدد معيّن من الدواوير أو القبائل الأهلية، ومن جهة أخرى، من واحدة أو مجموعة مراكز أوروبيّة في طور الانجاز. لكن البعض منها لا تشمل الدواوير والقبائل: تكون دواوير أو قبائل منقّطة بعناصر أوروبيّة، مثل المزارع أو الاستثمارات المختلفة(..) هذا يعني بأن هذه البلديات هي واسعة جدّا: يوجد ثلاثة وسبعون في كلّ الجزائر: لهم في المتوسط مساحة 144.000 هكتار (مساحة منطقة إدارية متوسطة في فرنسا)، مع 32.500 ساكن، لكن هذا المتوسط أنجز بمتغيّر بدرجة كبيرة حسب المنطقة"[39].

من بين الهياكل القائمة في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، تعتبر البلدية المختلطة حسب الكاتبة كريستين موزار (Christine Mussard) "شكلاً محتملاً من أشكال الأراضي، غير مسبوق، والذي يعتبر إنشائها جزءًا من سياق التجارب الاستعمارية"، ولا ينفصل عن سياق الإدارة العسكرية والسير نحو توسيع المنطقة المدنية. كما أن "نشأتها هي نتاج تصورات متباينة عن الفضاء المحتل وسكانه، بين نهاية الإمبراطورية الثانية وبداية الجمهورية الثالثة. هذه المؤسسة الأصلية هي شكل جديد من أشكال المجتمع بين كل تلك التي ظهرت في سياق التجريب. يجب أن تلبّي طبيعتها متطلبات المجال، لكنها تشير قبل كل شيء إلى المراجع الثقافية لمفكريها"[40].

تتكون البلدية المختلطة حسب الكاتب الفرنسي بول فيالات (Paul Vialatte) من مراكز استعمارية "تم إنشاؤها حديثًا (مركز واحد أو أكثر)؛ فهي في معظمها، مكونة من أوروبيين ولا تكاد تشمل أي أرض استعمار أخرى". كما يبدو حسب هذا الأخير بأن البلديات العسكرية المختلطة "تم الحفاظ عليها أو إنشاؤها لسببين فقط: موقعها في وسط مناطق القيادة، وبعدها عن البلديات المدنية المختلطة. ويتولى منصب العمدة في البلدية العسكرية المختلطة "القائد الأعلى الذي يدير في نفس الوقت البلدية الأهلية المجاورة أو التي تقع فيها البلدية المختلطة"[41].

تشكّل البلديات المختلطة القسم الأكبر من المنطقة الجزائرية، تملك برنامج محدّد وموظّفين خاصّين. حيث يعتبرها احد الكتاب الفرنسيين مفتخرا بأنها تشكّل"القسم الأكبر والأكثر صعوبة في عملنا الاستعماري، وهي الانجازات المشرقة لهيمنتنا"[42].

في الواقع تشتمل هذه الأخيرة أيضا على القسم الأكبر من السكان المختلطين المستقرين في الجزائر. مع العلم أنّ هناك اختلافا بين البلديات المختلطة حسب تواجدها في المنطقة المدنية أو العسكرية؛ ففي الوقت الذي حافظت خلاله البلديات المختلطة في المنطقة العسكرية على قاعدة تأسيسها وفقا لمرسوم 2 ماي 1868 والتي نشأت على أساسها؛ هناك إجراءات جديدة ومتميزة جيء بها لتأسيس النظام الخاص بالبلديات المختلطة في المنطقة المدنية[43].

في المنطقة المدنية كانت البلدية المختلطة تدار من طرف إداري (Administrateur)؛ في حين أنها في المنطقة العسكرية تخضع للسلطة العسكرية مع إلحاقها بمتعاون مدني[44].

أما عن تنظيم إدارة وتسيير البلديات المختلطة فيجب أن نعرف بأنها كانت "تدار من طرف مفوض مدني أو مسؤول يساعده واحد أو أكثر من النواب الأوروبيين والأصليين، مع تشكيل لجنة بلدية"[45]؛ حيث توجد في كل بلدية مختلطة سواء كانت تقع في الشمال أو الجنوب، ويحدّد تكوينها مرسوم الإنشاء. مع التمييز هنا بين التي تقع في المنطقة المدنية أو العسكرية. تضم اللجنة البلدية لكل بلدية مختلطة مسيّر البلدية المختلطة وهو الرئيس، وفي حالة الغياب أو لمانع ما نائب الرئيس. مساعدين وأعضاء فرنسيين منتخبين من طرف المواطنين الفرنسيين يعيّنون لأربعة سنوات. مساعدون من المسلمين الجزائريين ورؤساء القبائل أو الدوار المشمولين بدائرة البلدية المختلطة[46].

يتم تعيين هؤلاء المساعدين من قبل المحافظ. كل عضو في هذه اللجنة (أهلي أو أوروبي) مسؤول عن الإشراف على القسمة. يمكن أن تتكون القسمة من عدة مراكز أوروبية أو عدة دواوير"[47]. كان المساعدين الأهليين في البلديات المختلطة يتم تعيينهم من طرف الإدارة، في حين أن المساعدين والمستشارين الفرنسيين ينتخبون[48].

بالإضافة إلى تلك المهام الإدارية المعتادة، يعوض كذلك إداري الاستعمار (l'Administrateur colonial) قاضي التحقيق في الواقع، بالمحافظات أو الدوائر التي لا توجد فيها محاكم مدنية أو محاكم صلح مع ولاية قضائية ممتدة، فهو قاضي صلح مع صلاحية تأديبية مساوية لتلك الصلاحيات الخاصة بالمحاكم الابتدائية؛ علاوة على ذلك، فهو يرأس المحاكم الأهلية الخاصة بالمسلمين الجزائريين، التي تعرف فقط إلا القضايا بين الأهالي المسلمين. يجب التذكير هنا أيضا بأنّ هذا الأخير "في علاقته بالأهالي

المسلمين، فهو مسلح بقانون الأنديجينا (indigénat)، الذي يقمع فقط إلا ما نعبّر عليه في لغة الميتربول "المخالفات" أو "الخروقات" للقوانين واللوائح المحلية"[49]. ومع ذلك، يعتقد الكاتب الفرنسي بول فيالات (Paul Vialatte) بأنّه لا ينبغي الاعتقاد بأن صلاحيات المكاتب العربية هي نفسها تلك الخاصة بمكاتب مديري البلديات المدنية المختلطة"[50].

بخصوص البلديات المختلطة في المنطقة العسكرية فانّ بعض البلديات المختلطة تخضع للنظام البلدي المنظّم في 1868، حيث تشترك في ذلك مع البلديات الأهلية في مجموع المنطقة العسكرية، بناء عليه يحكمون بالمواد من 2 إلى 15 من مرسوم 20 ماي 1868. أما إجراءات مرسوم 22 جويلية 1874 فلا تعنيهم في حين يحتفظ على المواثيق التي تأسست من اجلها بناء على مرسوم 20 ماي 1868. كما يمكن أن تتأسس أيضا وفقا لمرسوم 7 افريل 1884 في مادته السابعة بمرسوم من الحاكم العام في مجلس الحكومة؛ حيث يتم إدارتهم من لجان بلدية تتكون من القائد العسكري للدائرة أو مسؤول الملحقة، مسؤول المكتب العربي، مساعدين من مقر البلدية، أعضاء يختارون من عين المكان[51].

حسب وصف كاتب فرنسي مجهول في مؤلفه المعنون بـ " البلديات المختلطة وإدارة الأهالي في الجزائر" عام 1897؛ فلقد تبنّى كل من الحاكم العام ماكماهون سنة 1868 ووزير الحرب نييل (Niel) هذا النموذج للبلديات المختلطة في سياسة تنظيم المنطقة. إن تنظيم 1868 قد أصبح يتحكّم في تنظيم الإدارة المدنيّة والقائد العسكري عوض من طرف إداري. " لكن هناك اختلافا بارزا مابين البلديات القديمة المختلطة العسكريّة

والبلديّة المختلطة الحاليّة: في أنّ البلديات المختلطة، والتي لم تكن تشمل في البداية إلا مناطق محدودة أين السكان كانوا مختلطين، تشمل حاليا مناطق واسعة أهليّة"[52].

يجب التذكير هنا حسب الكاتب الفرنسي المجهول، بأنه مابين سنوات 1871 و1874 فقد حدثت "هذه التحوّلات في البلديّة المختلطة. خلال الفترة الانتقالية التي تبعت حرب 1870، وانهيار الإمبراطورية وتمرّد القبائل، فالأميرال دي قايدون (de Gueydon)، حاكم الجزائر. رغب في ذلك أوّلا في القبائل، ثمّ لاحقا في المنطقة التليّة أين أراد تمديدها، من خلال نظام واسع لإعادة التنظيم السياسي والإداري"[53].

حسب ما ذكره الجنرال شانزي (Le Général Chanzy) في 1875:"إن المسألة هنا تهدف إلى تجميع الدوائر الجديدة إداريا لمناطق الخاضعة للنظام المدني، يجب أن نضمن لها حياة بلدية. في كلّ مكان أين كان بإمكاننا ذلك، حيث أنّ الدوّار تمّ إلحاقه بالبلديات كاملة الصلاحيات، هذا المعيار يحقّق "الاستيعاب" الكامل للعنصر الأهلي للعنصر الأوروبي، من خلال وضعهم الاثنين تحت نظام القانون العام"[54].

بلغ عدد البلديات المختلطة في المنطقة المدنية 79 خلال الفترة الممتدة من 1882 إلى 1884؛ موزعة على المقاطعات الثلاث على أساس 24 بلدية مختلطة في مقاطعة الجزائر، و20 بلدية مختلطة في مقاطعة وهران، و35 بلدية مختلطة في مقاطعة قسنطينة.في حين كان هناك خمسة بلديات مختلطة في المنطقة العسكرية (القيادة) موزّعة على أساس ثلاثة بلديات في مقاطعة الجزائر وبلديتين في مقاطعة وهران[55].

ووصل مجموع البلديات المختلطة في مختلف المقاطعات سنة 1894 إلى 79 بلدية؛ كانت موزعة على المقاطعات الثلاث على أساس 24 بلدية في مقاطعة الجزائر، و21 بلدية في مقاطعة وهران، و34 بلدية في مقاطعة قسنطينة[56].

3.3-البلديات الأهلية والدواوير بمنطقة القيادة:

إن البلديات الأهلية هي بلديات قديمة للتقسيمات المقلّصة في نطاق الدائرة أو الملحقة العسكرية؛ والتي أعيد تنظيمها من خلال مرسوم 13 نوفمبر 1874 وتقع في جنوب الجزائر[57]، وهي إن جاز هذا التعبير، حسب الكاتب الفرنسي بول فيالات (Paul Vialatte) منسوخة من البلدية المدنية المختلطة، لكنها تختلف عن الأخيرة في أنها تدار من قبل ضابط يأخذ اسم القائد الأعلى[58]. حيث تخضع هذه الأخيرة للمرسوم الصادر في 27 ديسمبر 1866. وكذا المرسوم الصادر عن 13 نوفمبر 1874[59].

كانت البلديات الأهلية تتواجد في المنطقة الخاضعة للسيطرة الفرنسية أو مناطق الجنوب. ويحدّد تكوينها مرسوم الإنشاء[60]. وفقًا لأهميتها، فإن البلدية الأهلية لديها قسم أو أكثر يديره ضباط يتبعون مباشرة إلى القائد الأعلى، لكن لديها ميزانية واحدة ينظمها الجنرال الذي يقود التقسيم الفرعي. كما توجد في البلديات الأهلية، لجنة بلدية مماثلة لتلك الموجودة في البلديات المدنية المختلطة، بنفس التقسيم، لكن معظم امتيازاتها القديمة وسلطاتها تم الاحتفاظ بها للزعماء العرب[61]. تشمل هذه اللجنة القائد العسكري الأعلى للدائرة أو رئيس الملحق بصفته رئيس البلدية. رئيس مكتب شؤون الأهالي أو الضابط الأقدم نائبا. إلى جانب الآغا إن وجد، القوآد، رؤساء القبائل المدرجة في الدائرة أو الملحق. تمّ قبول هذا التمثيل لأول مرّة في مرسوم 20 ماي 1868؛ وقد تمّ الاحتفاظ

به منذ ذلك الوقت في جميع المراسيم المنشئة للبلديات الأهلية. الأعضاء المسلمين لا يتم انتخابهم كذلك من أقرانهم بل يتم تعيينهم[62].

لقد بلغ عدد البلديات الأهلية في منطقة القيادة خلال الفترة (1882-1884) ستة عشرة بلدية أهلية موزعة عبر المقاطعات بواقع 6 بلديات في مقاطعة الجزائر، و3 بلديات في مقاطعة وهران، و7 بلديات في مقاطعة قسنطينة[63].

ووصل مجموع البلديات الأهلية في مختلف المقاطعات سنة 1894 إلى 12؛ كانت موزعة على المقاطعات الثلاث على أساس 5 بلديات في مقاطعة الجزائر، وبلديتين في مقاطعة وهران، و5 بلديات في مقاطعة قسنطينة[64].

إنّ تناقص عدد البلديات الأهلية تدريجيا يعد نتيجة منطقية لتوسع المنطقة المدنية على حساب المنطقة العسكرية (منطقة القيادة).

تعد" الدواوير" ومفردها "دوّار" آخر حلقة في منظومة التنظيم البلدي الاستعماري في الجزائر ونشأت اثر قانون سيناتوس كونسولت (Sénatus Consulte) في 22 أفريل 1863؛ حيث تتشكل في كل بلدية أهلية العديد من الأقسام المتميّزة والتي بدورها تخضع لإدارة خاصة تحت سلطة ومراقبة قائد الدائرة، المسير الإداري للبلدية الأهلية، ويديرها قياد وشيوخ بمساعدة جماعة من النبلاء من عين المكان[65].

يعرّف الكاتب الفرنسي بول فيالات (Paul Vialatte) الدوّار على أنّه **"تقسيم فرعي للقبيلة العربية القديمة"**. كما أنّ الدوّار نفسه مقسّم في حدّ ذاته إلى مشاتي (mechtas) تمّ تشكيله من خلال **"لمّ شمل الخيام التي تنتمي في معظم الأحيان**

إلى نفس العائلة أو إلى عائلات مرتبطة ببعضها البعض عن طريق الزيجات أو التواصل". كما تتكون بالأساس من "السكان الأهالي المسلمين الذين لديهم اهتمامات مماثلة بشكل عام، ونفس طريقة العيش والزراعة"[66].

ولكل دوّار من حيث هيكلته في منطقة القيادة "مجلس بلدي يتم اختياره من بين كبار السن وفق أعراف الدولة، والشيخ هو رئيس هذا المجلس الذي يحمل اسم جماعة، ولا يتمتع أعضاؤه إلا بصوت استشاري"[67].

من خلال ما سبق نكون قد استعرضنا وفصّلنا في هرم نظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19 سواء كان ذلك في المنطقتين المدنية أو العسكرية.

خاتمة:

تقييما لهذه الدراسة المتعلقة بنظام البلديات في الجزائر خلال القرن 19، يمكن القول بأنّ الصيغة المنتهجة للإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال هذه الفترة الممتدة من 1830 إلى غاية نهاية القرن، كانت في الواقع محصّلة تجارب وسياسات عديدة تمّ اعتمادها، وهي بدورها قد عرفت تغيرات مستمرة وصولا للنظام البلدي المتعارف عليه بثلاثة أصناف (كاملة السلطات، مختلطة وأهلية). كما لعب المستوطنون الأوروبيون في الجزائر دورا كبيرا في فرض منطقهم لحكم المستعمرة مدنيا، مما سيفتح المجال بشكل أوسع للاستعمار للزحف على حساب ممتلكات الجزائريين المسلمين خدمة لمصالحهم وامتيازاتهم، ولعل هذا ما يفسر انتقادهم المستمر للنظام العسكري في الجزائر وإدارة المكاتب العربية، وطرحهم نظام البلديات مثلما هو معروف في الميتروبول كبديل لذلك.

بخصوص الآفاق المستقبلية يمكنني القول، بأن هذه الدراسة ما هي إلا بداية لفتح شهية البحث مستقبلا لنا أو لغيرنا؛ من خلال التوسع أكثر في محتويات هذا الموضوع مستقبلا، خاصة فيما يتعلق بتأثير نظام البلديات الاستعماري خلال القرن 19 على الجزائريين؛ وكيف تمّ استغلاله من طرف العنصر الأوروبي لإخضاع العنصر الجزائري المسلم واستنزاف ثروته واحتلال أرضه تحت طائلة القانون الإداري الاستعماري الذي تحول إلى أداة قمع وتسلّط.

قائمة المصادر والمراجع:

1-أندري نوشي، ايف لاكوست، أندري برنيان، **الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحله**، تر. رابح اسطمبولي وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة، الرغاية، 1984.

2-بوعزّة بوضرساية وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، سلسلة المشاريع الوطنيّة للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنيّة وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

3-شارل روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 "**، المجلّد الثاني، ترجمة، جمال فطيمي وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008.

4-مقلاتي عبد الله ، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

5-Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, Augustin Challamel, éditeur, Librairie Maritime et Coloniale, Paris, 1897.

6-Ferdinand Quesnoy , **l'Algérie**, libraire Fuane, Paris, 1885, p298.

7-Gouvernement Général Civil de l'Algérie, **Statistique général de l'Algérie années 1882 à 1884 ,** imprimerie de l'association ouvrière, Alger, sans date.

8-Jules Cambon (gouverneur général de l'Algérie), **exposé de la situation générale de l'Algérie**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1895, p6.

9-Le Général Chanzy (Gouverneur général civil, commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de l'Algérie**, conseil supérieur de gouvernement, imprimerie administrative Gojosso et Cie, 1875.

10-Maurice Wahl, **L'Algérie**, typographie Paul Brodard, Coulommiers, 1882.

11-Mussard Christine , "réinventer la commune? Genèse de la commune mixte, une structure administrative inédite dans l'Algérie coloniale", Centre d'histoire de Sciences Politique, **histoire @ politique**, 2015, n° 27, pages 93-108.consulter le 25/10/2020. https://www.cairn.info/revue-histoire-politique-2015-3-page-93.htm. p2.

12-René Saint-Clair , **L'administration coloniale, son rôle social et moral**, G.Clouzot éditeur,Niort; 1909, p19.

13- Ricoux René, **La démographies Figurée de l'Algérie: étude statistique des populations européennes qui habitent l'Algérie**, imprimerie B.Feuille, Philipville, 1880.

14-Rouard de Card Edcard , **la représentation des indigènes musulmans dans les conseils de l'Algérie**, A.Pedone éditeur, Paris, 1909.

15-Tilloy René, **le régime municipale en Algérie étude sur l'organisation actuelle**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1897.

16-Verrier Auguste **, Droit français: de la Circonscription et du nom des communes. Étude sur le titre 1er de la loi municipale du 5 avril 1884**. Thèse pour le doctorat soutenue le 19 juin 1893**,** Faculté de Droit de Lyon, Typographie et lithographie E.Nicolas, Lyon, **1893, 278.**

17-Vialatte Paul , **Des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine**, imprimerie de L.Marle, Constantine, 1879, p8.

[1] Quesnoy Ferdinand, **l'Algérie**, libraire Fuane, Paris, 1885, p298.
[2] Edcard Rouard de Card, **la représentation des indigènes musulmans dans les conseils de l'Algérie**, A.Pedone éditeur, Paris, 1909, p9.
[3] Quesnoy Ferdinand, **op.cit**, p298.
[4] Christine Mussard, "réinventer la commune? Genèse de la commune mixte, une structure administrative inédite dans l'Algérie coloniale", Centre d'histoire de Sciences Politique, **histoire @ politique**, 2015, n° 27, pages 93-108.consulter le 25/10/2020. https://www.cairn.info/revue-histoire-politique-2015-3-page-93.htm. p2.
[5] بوضرساية بوعزّة وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، سلسلة المشاريع الوطنيّة للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنيّة وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 ، ص181.

[6] René Tilloy, **le régime municipale en Algérie étude sur l'organisation actuelle**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1897, p5.
[7] بوضرساية بوعزّة وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 181-182.
[8] René Tilloy, **op.cit**, pp 3-5.
[9] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 "**، المجلّد الثاني، ترجمة، جمال فطيمي وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008 ، ص33.

[10] René Tilloy, **op.cit**, p5.
[11] Ibid.
[12] عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 103.
[13] أندري نوشي، ايف لاكوست، أندري برنيان، **الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحله**، تر. رابح اسطمبولي وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة، الرغاية، 1984، ص313.
[14] Le Général Chanzy (Gouverneur général civil, commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de l'Algérie**, conseil supérieur de gouvernement, imprimerie administrative Gojosso et Cie, 1875, p8.
[15] أجرون شارل روبير، **مرجع سابق**، ص16.

[16] René Ricoux, **La démographies Figurée de l'Algérie: étude statistique des populations européennes qui habitent l'Algérie**, imprimerie B.Feuille, Philipville, 1880, p6.

[17] **Ibid**.
[18] Le Général Chanzy (Gouverneur général civil, commandant en chef des forces de terre et de mer), **op.cit**,pp6-7.
[19] Wahl Maurice , **L'Algérie**, typographie Paul Brodard, Coulommiers, 1882 , pp169-170.
[20] Christine Mussard, **op.cit**., p4.

[21] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, Augustin Challamel, éditeur**,** Librairie Maritime et Coloniale**,** Paris, 1897, p7.
[22] Ibid.
[23] Quesnoy Ferdinand, **op.cit**, p298.
[24] Paul Vialatte, **op.cit**, pp10-11.
[25] Auguste Verrier**, Droit français: de la Circonscription et du nom des communes. Étude sur le titre 1er de la loi municipale du 5 avril 1884**. Thèse pour le doctorat soutenue le 19 juin 1893**,** Faculté de Droit de Lyon, Typographie et lithographie E.Nicolas, Lyon, **1893, 278.**
[26] Anonyme, **op.cit**, pp7-8.
[27] **Ibid**, p8.
[28] Gouvernement général civil de l'Algérie, **Statistique général de l'Algérie années 1882 à 1884 ,** imprimerie de l'association ouvrière, Alger, sans date, p14.
[29] **Ibid**.
[30] Cambon Jules (gouverneur général de l'Algérie), **exposé de la situation générale de l'Algérie**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1895, p6.

[31] Paul Vialatte, **Des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine**, imprimerie de L.Marle, Constantine, 1879, p8.
[32] Auguste Verrier, **op.cit, 278.**
[33] Gouvernement général civil de l'Algérie, **op.cit,** p14.

[34] أجرون شارل روبير، **مرجع سابق**، ص308.

[35] Cambon Jules (gouverneur général de l'Algérie), **op.cit**, p6.

[36] Edcard Rouard de Card, **la représentation des indigènes musulmans dans les conseils de l'Algérie**, A.Pedone éditeur, Paris, p44.

[37] Auguste Verrier, **op.cit, 278.**

[38] René Tilloy, **op.cit**, p56.

[39] Anonyme, **op.cit**, p11.

[40] Christine Mussard, **op.cit**., p1.

[41] Paul Vialatte, **op.cit**, p11.

[42] Anonyme, **op.cit**, p5.

[43] René Tilloy, **op.cit**, pp 56-57.

[44] Quesnoy Ferdinand, **op.cit**, p298.

[45] Paul Vialatte, **op.cit**, p9.

[46] Edcard Rouard de Card, **op.cit**, pp 44-45.

[47] Paul Vialatte, **op.cit**, p9.

[48] Anonyme, **op.cit**, p12.

[49] Saint-Clair René, **L'administration coloniale, son rôle social et moral**, G.Clouzot éditeur,Niort; 1909, p19.

[50] Paul Vialatte, **op.cit**, p11.

[51] René Tilloy, **op.cit**, pp 107-108.

[52] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, pp8-9-10.

[53] Anonyme, **op.cit**, p10.

[54] Le Général Chanzy (Gouverneur général civil, commandant en chef des forces de terre et de mer), **op.cit**, p8.

[55] Gouvernement général civil de l'Algérie, **op.cit,** p14.

[56] Cambon Jules (gouverneur général de l'Algérie), **op.cit**, p6.

[57] René Tilloy, **op.cit**, p110.

[58] Paul Vialatte, **op.cit**, p11.

[59] Auguste Verrier, **op.cit, 278.**

[60] Edcard Rouard de Card**, op.cit**, p47.

[61] Paul Vialatte, **op.cit**, p11.

[62] Edcard Rouard de Card**, op.cit**, p47.
[63] Gouvernement général civil de l'Algérie, **op.cit,** p14.
[64] Cambon Jules (gouverneur général de l'Algérie), **op.cit**, p6.

[65] René Tilloy, **op.cit**, pp118-119.
[66] Paul Vialatte, **op.cit**, p9.
[67] **Ibid**, p10.